نائب الرئيس التنفيذي لـ «الوطني» في مقابلة مع مجلة «ميد»

المرزوق: قوة البنوك الكويتية في نمو الربحية وجودة الأصول

قال نائب الرئيس التنفيذي لبنك الكويت الوطني- الكويت سليمان المرزوق ان البنوك الكويتية تتمتع بوضع مالي قوي قائم على أسس صلبة يعكسها نمو الربحية والمؤشرات المالية الإيجابية ومعدلات جودة الأصول المرتفعة وذلك بدعم من الأوضاع المالية المتميزة للاقتصاد الكويتي والمصدات القوية التي يتمتع بها والمتمثلة في ثروته السيادية، هذا بالإضافة إلى السياسات النقدية الحصيفة لبنك الكويت المركزي والتي أسهمت في رسم مسار مرن يسمح بنمو ربحية البنوك الكويتية مع الحفاظ على جودة أصولها وانخفاض مستوى المخاطر وهو ما ميزها عن باقي بنوك المنطقة.

جاءت تلك التصريحات خلال المقابلة التي أجراها المرزوق مع مجلة «ميد» والتي جاءت كالتالي:

ما الآثار المترتبة على تأجيل موافقة مجلس الأمة على قانون الدين العام الجديد؟

● **تتمثل التداعيات الرئيسية لتأجيل إقرار مجلس الأمة قانون الدين العام الجديد في عجز الحكومة عن الاقتراض لتمويل مشاريع جديدة، بما يؤدي إلى انخفاض الإنفاق العام والذي يؤثر بدوره على تراجع النمو الاقتصادي وبالتالي تباطؤ نمو ميزانيات البنوك.**

بالإضافة إلى ذلك، فإن إصدارات الديون الحكومية طويلة الأجل مطلوبة لخلق منحنى عائد قياسي يساعد في تطوير سوق رأس المال، إلى جانب أهميته للقطاع المالي لتسعير المنتجات طويلة الأجل.

وكذلك تفقد البنوك فرصة استثمار السيولة الزائدة لديها في أدوات الدين الحكومية مرتفعة العائد مقارنة باستثمارها في أدوات البنك المركزي قصيرة الأجل ذات العائد الأقل.

سليمان المرزوق

وثاني تلك العوامل الاستثمارات الأجنبية المباشرة وزيادة تدفقات رأس المال الموجهة إلى الاستثمار في الأسهم الكويتية المدرجة ببورصة الكويت وذلك بالتزامن مع ترقية البورصة للانضمام لمؤشر فوتسي للأسواق الناشئة واحتمالية انضمامها إلى مؤشر ستاندرد آند بورز للأسواق الناشئة في المراجعة المقبلة نهاية مايو ما أدى إلى تزايد عمليات شراء الدينار الكويتي ومن ثم زيادة السيولة بالعملة المحلية.

وثالث العوامل التي أدت إلى زيادة السيولة يتمثل في عدم توافر فرص لنمو الائتمان في السوق المحلية، لا سيما من جهة الشركات ويأتي ذلك على خلفية تباطؤ الإنفاق الحكومي وهو ما يساهم في زيادة السيولة غير المستغلة لدى البنوك.

وقامت البنوك الكويتية بتوزيع فائض السيولة الزائدة لديها على الايداعات قصيرة الأجل ذات العائد المنخفض لدى بنك الكويت المركزي أو تركها دون استخدام في حسابات بدون فائدة، وذلك مقابل خسارة الفرصة البديلة مقارنة بإمكانية الاستفادة من فائض السيولة باستخدامها في سندات الخزينة طويلة الأجل ذات العوائد المرتفعة.

وعلى الصعيد الإيجابي، ساهمت السيولة الفائضة في منع حدوث زيادة كبيرة في أسعار الودائع بالدينار الكويتي على الرغم من الزيادة في سعر اتفاقيات إعادة الشراء (الريبو) تسع مرات منذ ديسمبر 2015. فعلى سبيل المثال، تقلص فرق السعر المدفوع فوق أسعار الصرف القياسية على الودائع من الأفراد ذوي الملاءة المالية العالية على خلفية تزايد معدلات السيولة. بالإضافة إلى ذلك فقد أصبحت البنوك جاهزة لتمويل أي نمو قد تشهده الأصول على خلفية تنفيذ المشاريع الحكومية الجديدة.

هل تراجعت مستويات المنافسة بين البنوك لاجتذاب ودائع جديدة؟

● **أدت زيادة السيولة الفائضة إلى انخفاض شهية البنوك للمنافسة على الودائع في السوق المحلية مما أدى إلى خفض أسعار السوق ومن ثم اتجاه البنوك إلى خفض احتفاظها بالودائع عالية التكلفة بما يتماشى مع ديناميكية العرض والطلب. إلا انه على الرغم من ذلك، تسعى البنوك باستمرار للحصول على ودائع مستقرة وطويلة الأجل من مصادر غير مالية بهدف زيادة قدرتها على تحقيق النسب التي تتفق والقواعد التنظيمية مع الحفاظ على بناء قاعدة تمويل قوية تدعم أصولها الحالية طويلة الأجل بالإضافة إلى تمويل النمو المحتمل في المستقبل.**

إلى أي مدى يشارك البنك في تمويل المشاريع الحكومية؟ وهل يؤثر ذلك على حصته السوقية في قطاع التمويل الشخصي؟

● **يتميز بنك الكويت الوطني بمكانة رائدة في السوق المحلي حيث يحتفظ بحصة مهيمنة في تمويل المشاريع الحكومية الكبرى، ونتوقع أن مشاركتنا في دعم المشاريع الحكومية سوف تمكننا من الوصول إلى الأعمال المساندة لتلك المشروعات وبالتالي الاستحواذ على حسابات الموظفين والتعامل في العملات الأجنبية ما يؤدي إلى زيادة حصتنا في سوق التمويل الشخصي.**

كيف يوفر البنك التمويل اللازم للشركات الناشئة التي ليس لديها أصول؟

● **يتم تمويل الشركات التي لديها أصول محدودة أو الشركات التي لا تتوافر لديها القدرة على توفير أصول يمكن أن تمثل ضمانات للبنك لإقراضها في إطار القواعد التنظيمية لذلك الإقراض وبناء على تقييم دقيق للتدفقات النقدية المستقبلية لتلك الشركات والعقود الموكلة إليها وتحوط عائدات تلك المشاريع والاتفاقيات المباشرة وحقوق التدخل وفقا لما يقتضيه الأمر.**

هل تسببت تقلبات أسعار النفط في احداث حالة من القلق تجاه استمرار الإنفاق الاستثماري وتأثير ذلك على القطاع الخاص والائتمان المقدم له؟

● **تتسم أسعار النفط بتقلبات مستمرة نظرا لعدم تأثرها فقط بعوامل العرض والطلب بل تتأثر أيضا بالعوامل الجيوسياسية التي يصعب التنبؤ بها. وتعتمد الميزانيات الحكومية على أسعار نفط افتراضية والتي يتضح اختلافها الشديد عن الأسعار الفعلية في أغلب الأوقات.**

وتعتمد النفقات العامة المدرجة في الميزانية إلى حد ما على توقعات أسعار النفط، ولا يرتبط الإنفاق مباشرة بالأسعار الفعلية للنفط، ولمواجهة تلك التقلبات الشديدة في الأسعار وضمان سلاسة الإنفاق واستقرار الميزانية، تبني العديد من الدول المنتجة للنفط مصدات مالية كبرى يمكن اللجوء إليها في حالة تراجع أسعار النفط.

في الكويت، تمكنت الحكومة من جمع موارد هائلة في صناديق الثروة السيادية (الناتجة عن تسجيل فائض في الميزانيات السابقة وتجنيب المدخرات في صندوق الأجيال القادمة)، والتي يمكن توظيفها للحفاظ على النفقات العامة وخاصة النفقات الرأسمالية لمواجهة تراجع أسعار النفط كما ان فئات الإنفاق الأخرى، وخاصة الأجور والمرتبات، متكررة ولا تتأثر عادة بتقلبات أسعار النفط.

لذلك لا توجد روابط قوية بين الإنفاق الاستثماري المستمر وتقلبات أسعار النفط. وفي واقع الأمر، قد ينخفض الإنفاق الفعلي عن المبلغ المدرج في الميزانية حتى عندما يتجاوز سعر النفط الرقم الافتراضي في الميزانية، والعكس صحيح.

ويعتمد الإنفاق الاستثماري الفعلي على العديد من العوامل الأخرى مثل القواعد والإجراءات التي تحكم ترسية المشاريع والتوريدات والاعتبارات الفنية وسرعة وتيرة تنفيذ تلك المشروعات. ومن جهة أخرى، قد يعتقد أن أسعار النفط لها تأثير أكبر على ثقة المستهلك والإنفاق، والذي يميل للارتباط بأسعار النفط.

في حين تعد أسعار النفط أحد العوامل، هناك أسباب أخرى تؤثر على نمو الائتمان والاقتراض، وتحديدا الأجور والتضخم واللوائح المتعلقة بالقروض الاستهلاكية. فعلى سبيل المثال، ربما ساهمت الخطوة الأخيرة التي اتخذها البنك المركزي للحد من القيود المفروضة على القروض الاستهلاكية في زيادة نمو الائتمان الذي سجل نموا بنسبة 5,3٪ على أساس سنوي في فبراير.

«الوطني»: 4,4 مليارات دينار قيمة ترسية المشروعات في 2019

قال تقرير صادر عن بنك الكويت الوطني إن أنشطة ترسية المشاريع تراجعت للعام الثالث على التوالي في العام 2018، حيث بلغت قيمتها 1,7 مليار دينار فقط، فيما يعد أدنى مستوياتها منذ العام 2009، كما يعد ذلك المستوى أقل من نصف قيمة المشروعات المخطط إسنادها في بداية العام 2018 بقيمة إجمالية تصل إلى 3,8 مليارات دينار، حيث تأثرت وتيرة ترسية المشاريع العام الماضي بعدد من العراقيل من ضمنها التأخير والتوقفات والإلغاء. وسعت الكويت لإحراز تقدم في برنامج الشراكة بين القطاعين العام والخاص والذي عانى من مشاكل هيكلية وتقنية وقانونية وتمويلية. كما يمكن أن يعزى تعطيل المشاريع في العام 2018 إلى إعادة هيكلة هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص إلى جانب مراجعة اختصاصات الهيئة العامة للطرق والنقل البري.

انطلاقة جيدة

وتوقع التقرير أن تتحسن وتيرة ترسية المشاريع نظرا لأن بعضها قد تم تأجيله من العام الماضي وترحيل أعمال الترسية حتى 2019، وفي ظل صعوبة إعادة الجدولة مرة أخرى نظرا للحاجة الملحة لتنفيذ مشاريع قطاعات الكهرباء والمياه وأعمال الطرق. فمن المتوقع أن تصل قيمة المشروعات التي ستتم ترسيتها في 2019 حوالي 4,4 مليارات دينار تقريبا، وذلك بدعم رئيسي من مشاريع البناء الكبرى، هذا إلى جانب المشاريع المتأخرة في قطاعات النقل والطاقة والمياه. لذلك، تعد وتيرة ترسية المشاريع في العام 2019 واعدة حتى الآن، حيث بلغ إجمالي قيمة العقود 700 مليون دينار في أبريل الجاري. وعلى الرغم من ذلك، وبالنظر إلى انخفاض معدل التنفيذ في السنوات الأخيرة، يبدو هذا الرقم (4,4 مليارات) طموحا إلى حد كبير. بالإضافة إلى ذلك، وباعتبار سجل الكويت الضعيف في تنفيذ مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، تتزايد الضغوط للإسراع بوتيرة ترسية المشاريع نظرا لدورها المهم في خدمة خطة التنمية الوطنية و«رؤية الكويت 2035».

النقل والمواصلات

كما توقع التقرير أن يشهد قطاع النقل والمواصلات ترسية عقود كبرى خلال 2019، حيث تمت ترسية عقود بقيمة 73 مليون دينار حتى الآن وما زالت هناك مشاريع بقيمة 1,4 مليار دينار قيد الاعداد، حيث تم تأجيل تنفيذ العديد من هذه المشاريع في العام 2018 بسبب بعض المشاكل الهيكلية الخاصة بالهيئة العامة للطرق والنقل البري، وتشمل أبرز المشاريع المخطط تنفيذها، الطرق الإقليمية الشمالية والجنوبية لوزارة الأشغال العامة، والتي تخضع حاليا لتقييم العطاءات ومن المقرر أن تتم ترسيتها قريبا بقيمة إجمالية تصل إلى 405 ملايين دينار، بالإضافة إلى طرح الهيئة العامة للطيران المدني للمرحلة الأولى من توسعة وتطوير مطار الكويت الدولي بقيمة 150 مليون دينار.

البناء والتشييد

من المتوقع أن يكون قطاع البناء والتشييد أكبر القطاعات المساهمة في إجمالي المشروعات المتوقع أن تتم ترسيتها في 2019، حيث تمت ترسية مشاريع بقيمة 523 مليون دينار في الربع الأول من العام، ومن المخطط أن تتم ترسية مشاريع بقيمة 1,1 مليار دينار خلال الفترة المتبقية من العام. ومن ضمن المشروعات المهمة التي تم إرساؤها مشروع المساكن منخفضة التكاليف في مدينة الجهراء بقيمة 432 مليون دينار. وضمن المشاريع الإنشائية البارزة الأخرى التي تم التخطيط لها في وقت لاحق من العام، مشروع توسعة ميناء مبارك الكبير التابع لوزارة الأشغال العامة ومستشفى ابن سينا التابع لوزارة الصحة، بقيمة إجمالية مجمعة تصل إلى 439 مليون دينار، وقد وصلت تلك المشاريع حاليا لمرحلة التأهيل المسبق للعقد الرئيسي، والتي يرجح طرحها في القريب العاجل.

الطاقة والمياه

في ظل تزايد التعداد السكاني وتطوير مشاريع كثيفة الاستهلاك للطاقة كجزء من خطة التنمية الوطنية، من المتوقع أن يزداد الطلب على المرافق العامة بصفة متزايدة. وتشمل تلك المشاريع بناء مدن سكنية جديدة، بالإضافة إلى خطط لإقامة منشآت صناعية وبتروكيماوية جديدة.

النفط والغاز والمواد الكيميائية

وأوضح التقرير انه على الرغم من أن التركيز سينصب هذا العام على المشاريع في القطاعات الأخرى، فقد شهد قطاع النفط والغاز قيام شركة نفط الكويت بترسية مشروع خط أنابيب تصدير الغاز الجديد في 1 أبريل، بقيمة تعاقدية بلغت 144 مليون دينار، كما ستتم ترسية مشاريع اخرى بقيمة إجمالية تصل إلى 432 مليون دينار ضمن قطاع النفط والغاز المخطط تنفيذها في وقت لاحق من هذا العام. من جهة أخرى، من المتوقع أن يحصل قطاع المواد الكيميائية على دعم كبير في العام 2020 من خلال تنفيذ مشروع مجمع الزور للبتروكيماويات الذي طال انتظاره، والذي تقدر قيمته بحوالي 3 مليارات دينار والذي تأخر تنفيذه في العام 2018 بسبب العقبات التقنية والتمويلية.

شركة ريم العقارية ش.م.ك.ع

دعوة لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية و غير العادية

للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018

ريم REAM
شركاء موثوقون
Trusted Partners

يسر مجلس إدارة شركة ريم العقارية – شركة مساهمة كويتية عامة بدعوة السادة مساهمي الشركة الكرام لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية في تمام الساعة الحادية عشر صباحاً والجمعية غير العادية في تمام الساعة الثانية عشر صباحاً، والذي تقرر انعقادهما يوم الثلاثاء الموافق 14 مايو 2019م في منطقة شرق – شارع خالد بن الوليد – برج الداو- الدور الأرضي، قاعة الاجتماعات، وذلك لمناقشة البنود الواردة على جدولي أعمال الجمعية العامة العادية والجمعية العامة غير العادية على النحو التالي:

جدول الأعمال الجمعية العامة العادية :

1. سماع تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة و مركزها المالي عن السنة المالية المنتهية في 2018/12/31 والمصادقة عليه.
2. سماع تقرير السادة مراقبي الحسابات عن السنة المالية المنتهية في 2018/12/31 ومناقشته والمصادقة عليه.
3. مناقشة البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في تاريخ 2018/12/31 والمصادقة عليها.
4. سماع تقرير الحوكمة وتقرير لجنة التدقيق للسنة المالية المنتهية 2018/12/31 والمصادقة عليهما.
5. سماع تقرير الهيئة الشرعية بشأن توافق أعمال الشركة مع أحكام الشريعة الاسلامية عن السنة المالية المنتهية في تاريخ 2018/12/31 والمصادقة عليه.
6. سماع تقرير المخالفات التي رصدتها الجهات الرقابية وأوقعت بشأنها جزاءات على الشركة للسنة المالية المنتهية في 2018/12/31 (إن وجدت).
7. سماع تقرير التعاملات مع أطراف ذات صلة التي تمت خلال السنة المالية المنتهية في 2018/12/31 وتفويض مجلس الإدارة في التعامل مع الأطراف ذات الصلة خلال السنة المالية المنتهية في 2019/12/31 .
8. الموافقة على تخصيص مبلغ للمسؤولية الإجتماعية وقدره 5000 د.ك للسنة المالية المنتهية في 2019/12/31 .
9. الموافقة على اقتراح مجلس الإدارة بتوزيع أسهم منحة للمساهمين عن السنة المالية المنتهية في 2018/12/31، بنسبة 5% من رأس المال المصرح به والمدفوع ومقدارها 5,225,000 سهما (خمسة مليون ومائتان وخمسة وعشرون ألف سهم).
10. الموافقة على اقتطاع نسبة 10% من الارباح الصافية عن العام 2018 لصالح الاحتياطي القانوني بمبلغ 67,919 دينار كويتي لتدعيم المركز المالي للشركة.
11. الموافقة على اقتطاع 10% من الارباح الصافية عن العام 2018 لصالح الاحتياطي الاختياري بمبلغ 67,919 دينار كويتي لتدعيم المركز المالي للشركة.
12. مناقشة توصية مجلس الإدارة بمنح مكافأة عضوية اللجان المنبثقة من مجلس الإدارة بمبلغ 24,000 دينار كويتي عن السنة المالية المنتهية في 2018/12/31.
13. اخلاء طرف السادة أعضاء مجلس الإدارة و ابراء ذمتهم فيما يتعلق بتصرفاتهم المالية والإدارية والقانونية عن السنة المالية المنتهية في 2018/12/31.
14. تفويض مجلس الإدارة بشراء أو بيع أسهم الشركة بما لا يتجاوز 10 %من عدد أسهمها وذلك وفقا لمواد القانون رقم 7 لسنة 2010 ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما.
15. تعيين أو اعادة تعيين مراقبي حسابات الشركة من ضمن القائمة المعتمدة لدى هيئة أسواق المال وتخويل مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم السنوية عن السنة المالية المنتهية في 2019/12/31.
16. تعيين أو اعادة تعيين السادة أعضاء هيئة الفتوى والرقابة الشرعية للشركة وتخويل مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم عن السنة المالية المنتهية في 2019/12/31.

جدول أعمال اجتماع الجمعية العامة الغير العادية :

1. الموافقة على زيادة رأس مال الشركة المصدر والمدفوع من 10,450,000 د.ك (عشرة ملايين وأربعمائة وخمسون ألف دينار كويتي) الى 10,972,500 د.ك (عشرة ملايين وتسعمائة واثنان وسبعون ألف وخمسمائة دينار كويتي) وذلك بإصدار 5,225,000 سهما (خمسة مليون ومائتان وخمسة وعشرون ألف سهم) جديدا تمثل ما نسبته 5 % من رأس المال المصدر والمدفوع وتوزع كأسهم منحة مجانية على المساهمين المقيدين في سجلات الشركة ، كل بنسبة ما يملكه (بواقع خمسة أسهم لكل مائة سهم) وتغطية قيمة هذه الزيادة من حساب الأرباح المحتفظ بها وتفويض مجلس الإدارة في التصرف ببيع كسور الأسهم الناتجة عنها وفقا لما يراه ملائما .
2. تعديل المادة رقم (6) من عقد التأسيس والمادة رقم (5) من النظام الأساسي للشركة كالتالي :

النص الحالي

"حدد رأس مال الشركة بمبلغ 10,450,000 د.ك (عشرة ملايين وأربعمائة وخمسون ألف دينار كويتي) موزعا على 104,500,000 سهم، قيمة كل سهم 100 فلس كويتي وجميع الأسهم نقدية".

النص المعدل

" حدد رأس مال الشركة بمبلغ 10,972,500 د.ك (عشرة ملايين وتسعمائة واثنان وسبعون ألف وخمسمائة دينار كويتي) موزعا على 109,725,000 سهم، قيمة كل سهم 100 فلس كويتي وجميع الأسهم نقدية".

وعليه نود من السادة المساهمين أو من يمثلهم والذين لديهم الرغبة بحضور اجتماعي الجمعية العامة العادية والجمعية العامة غير العادية كما هو محدد بالزمان والمكان الموضحان أعلاه مراجعة الشركة الكويتية للمقاصة – إدارة حفظ الأوراق المالية، وذلك خلال ساعات العمل الرسمية من الساعة 8:30 صباحا إلى الساعة 1:30 ظهرا، تليفون: 22464579، والكائن مقرها بمنطقة شرق – شارع الخليج العربي- بجوار المستشفى الأميري- برج أحمد الدور الخامس وذلك لاستلام الآتي:

- صورة من جدول أعمال الجمعية العامة العادية وغير العادية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018.

- بطاقة الدعوة لحضور الإجتماع.

ملاحظة: في حال عدم اكتمال النصاب القانوني اللازم توفره لصحة انعقاد اجتماعي الجمعية العامة العادية و الجمعية العامة غير العادية فإن الإجتماع الذي لم يتم توفر النصاب القانوني لصحة انعقاده سوف يتم تأجيله إلى موعد آخر يحدد من قبل إدارة الشركة.

و الله ولي التوفيق،،،

مجلس الادارة

25th YEARS OF TRUST
25 عاما من الثقة

شركة ريم العقارية ش.م.ك.ع
REAM Real Estate Co. K.P.S.C.

@ream_kuwait

1 840 888
www.ream.com.kw